

تشخيص وضع الزراعة اللبنانية في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة

وأثر الأزمة على الموسم الزراعي ٢٠١٩

رياض فؤاد سعادة
ROTARY CLUB DE BEYROUTH
٢٧ نيسان ٢٠٢٠



إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعاني منها لبنان
تكشف وتُوضِّح تدريجياً المشاكل الجوهرية والبنوية السلبية التي
طالما عرفناها وعانينا منها

ومع أن البعض ما زال يبدو غير مدركٍ للحجم المريب للانعكاسات
الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، أعتقد

أننا لم نعد في وضع إدارة مشاكل مزمنة
ناتجة عن حوكمة سيئة وقادة فاسدين،

بل أصبح ضروريا معالجة آثار الأزمة على صعيدي:

- المستقبل الفوري للزراعة في لبنان
- تأمين الأمن الغذائي لشعبنا والمحافظة على الأمن البيئي في بلدنا

وفيما البيانات الرقمية السابقة للإنتاج لا تزال مرجعاً قائماً،
إلا أن العديد من عوامل الإنتاج وعناصر التسويق
اندثرت بسبب الأزمة المالية

ما يفرض مقاربة جديدة قصيرة الأجل
لمعالجة الأزمنة الصعبة المتوقعة ابتداءً من عام ٢٠٢٠

لكن بداية وقبل تحليل آثار الأزمة، دعوني أقدم

عرض قصير وفريد وحقيقي عن الزراعة اللبنانية

فريد وحقيقي لأنه لن يكرّر أسباب فشل الزراعة اللبنانية التي تُذكر عادة
مثل:

- المساحات المحدودة للأراضي الزراعية مع حيازات صغيرة
- كلفة العمالة العالية، وتكاليف المدخلات المرتفعة، وكلفة الاستدانة العالية
- غياب الأسواق التي تُثَمِّن المَنتوج الزراعي، وغيرها...

فريد وحقيقي لأنه يستند إلى الطريقة العلمية والنهج الميداني
للمركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية بناء على:

سلسلة الغذاء بين الإنتاج والاستهلاك



**١- السلسلة
الزراعية الغذائية**

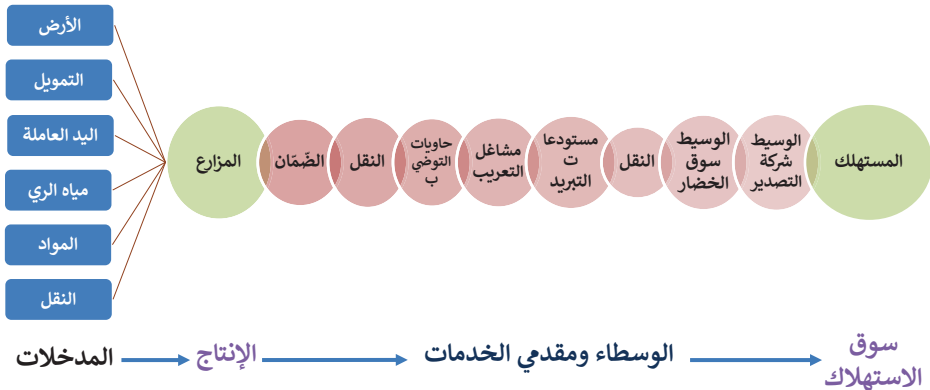
**مُعتَبَرة كوحدة
متكاملة**

٢- بيانات ذات مصداقية، مُحدّثة سنوياً منذ عام ١٩٥١

وهي في الوقت الحالي المصدر الوحيد للإحصاءات الزراعية
التي تعتمد على إدارة الإحصاء المركزي لدى رئاسة مجلس الوزراء



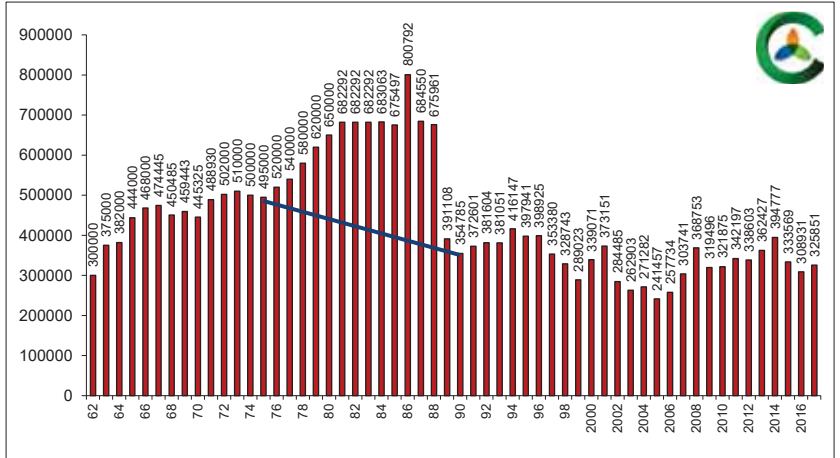
سلسلة الغذاء بين المدخلات والإنتاج والاستهلاك





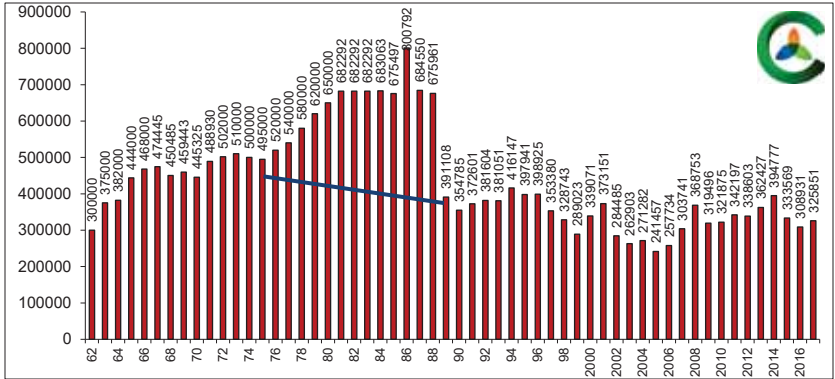
إذن، كيف يبدو
قطاع الزراعة اللبناني اليوم؟

إحدى طرق تقييم قطاع اقتصادي هو درس تطور إجمالي الناتج المحلي



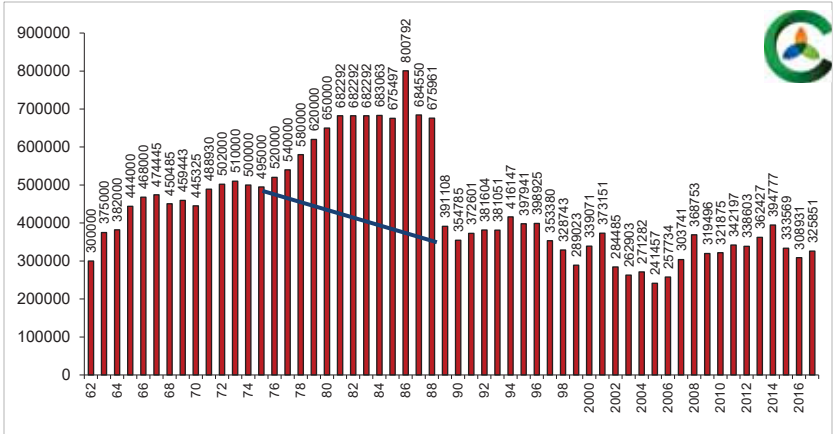
إجمالي الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان ١٩٦٢ - ٢٠١٨ (بالقيمة الثابتة وبالليرة اللبنانية*1000)

إجمالي الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان ١٩٦٢ - ٢٠١٨ (بالقيمة الثابتة وبالليرة اللبنانية *1000)



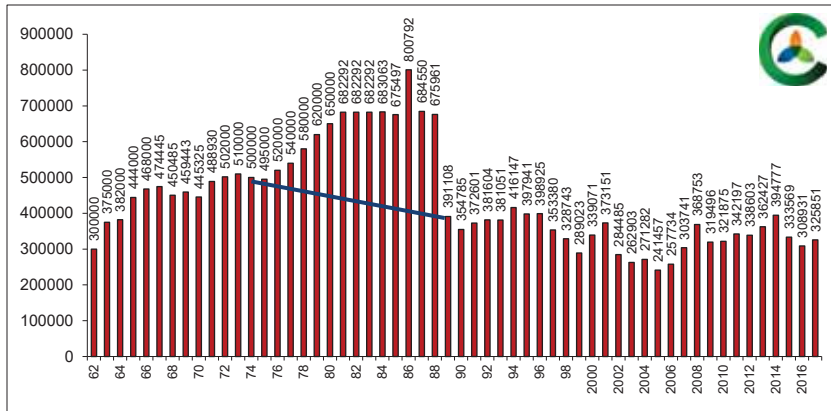
١٩٦٢ - ١٩٦٦: إزداد الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان بنسبة ٤٨ ٪ ،
 نتيجة للسياسة الحكيمة في مجال التنمية للرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) ،
 الرئيس الوحيد الذي كان لديه رؤية دولة بناها وحكمها من خلال أشخاص
 ملتزمين وهيكلية إدارية مَعنِيّة بالتنمية وموجّهة نحو مصلحة المواطن

إجمالي الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان ١٩٦٢ - ٢٠١٨ (بالقيمة الثابتة وبالليرة اللبنانية *1000)



١٩٦٧ - ١٩٧٥: الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان دخل فترة ركود مع تفكيك بطيء لمؤسسات الدولة، بدأ في العام ١٩٧٠، وهو العام الذي شهد تغييراً جذرياً في ثقافة الحوكمة مع تغلغل الفساد داخل معظم الإدارات

إجمالي الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان ١٩٦٢ - ٢٠١٨ (بالقيمة الثابتة وبالليرة اللبنانية *1000)

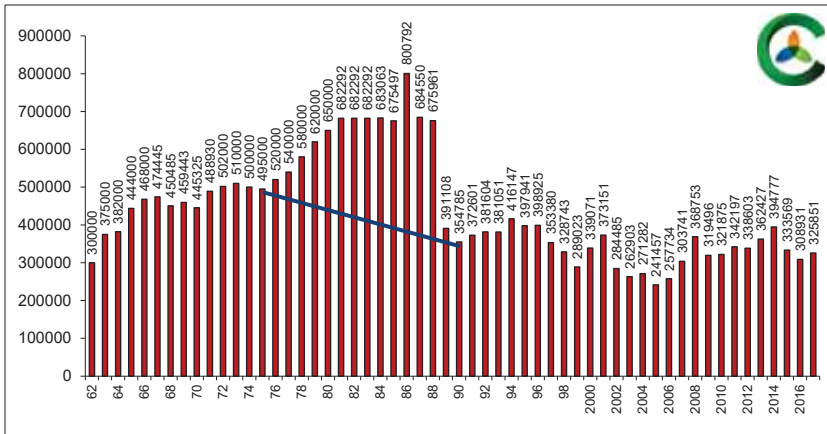


١٩٧٥-١٩٨٨: تدمير القطاع الزراعي بسبب الحرب،

مع تعطل هيكلية التسويق،

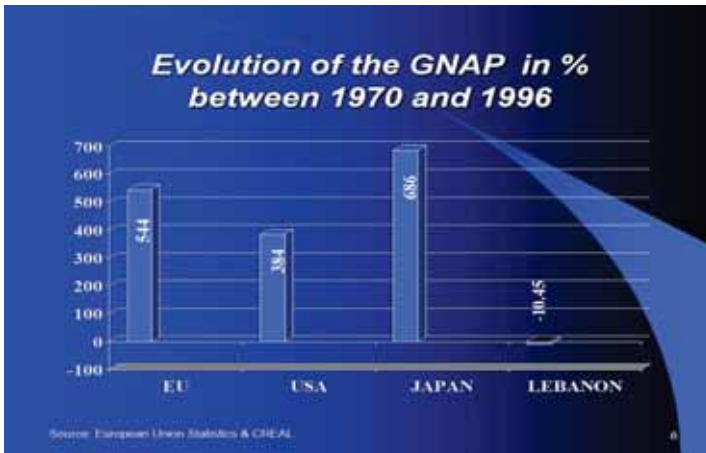
بينما كانت المحاصيل المحظورة تزدهر

اجمالي الناتج الزراعي المحلي الخام في لبنان ١٩٦٢ - ٢٠١٨ (بالقيمة الثابتة وبالليرة اللبنانية * 1000)



١٩٨٩ - ٢٠١٨ : مرحلة إحتضار الزراعة اللبنانية

كيف نقارن وضع لبنان مع وضع بلدان أخرى



بينما شهدت الزراعة العالمية تطوّرًا لافتًا، كانت الزراعة اللبنانية تحتضر



إذن كيف تدهورت الأمور

لتنفجر وصولاً

إلى الأزمة الوطنية المالية الحالية

والمفاقمة؟

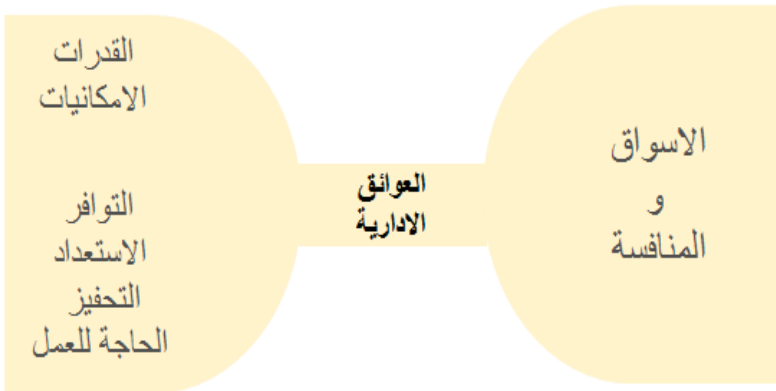


على مستوى القطاع العام



إذن كيف تدهورت الأمور لتنفجر
وصولاً إلى الأزمة الوطنية المالية الحالية والمتفاقمة؟

على مستوى القطاع العام



على مستوى القطاع العام



القدرات
الامكانيات

التوافر
الاستعداد
التحفيز
الحاجة للعمل

العوائق
الادارية

الاسواق
و
المنافسة

١٩٦٧-١٩٧٠: الانتقال البطيء في مسلكية الإدارة العامة،

من عقلية Civil Servant إلى عقلية Self Service

مما خلق عقبات وعرقل دعم الدولة

وهو الدعم المطلوب باستمرار

من أجل النمو المستدام للزراعة اللبنانية

على مستويات الإنتاج والتسويق على حد سواء

على مستوى القطاع العام



القدرات
الامكانيات

التوافر
الاستعداد
التحفيز
الحاجة للعمل

العوائق
الادارية

الاسواق
و
المنافسة

١٩٧٠ - ١٩٧٥: مأسسة الحكم السيئ

وذلك باستخدام المناصب الإدارية الرسمية بشكل علني لخدمة المصالح الشخصية
وبتعيين **أشخاص غير محترفين** في مناصب حساسة، ما أدى إلى:

- سياسات خاطئة
- سرقات علنية و"مشرعة" للأموال العامة

على مستوى القطاع العام



القدرات
الامكانيات

التوافر
الاستعداد
التحفيز
الحاجة للعمل

العوائق
الادارية

الاسواق
و
المنافسة

١٩٧٥ - ١٩٩٢: غياب تام للإدارة العامة، حيث استُبدلت بمليشيات محلية كانت تغذي حرباً مدمرة تخدم مصالح أجنبية بينما ازداد أمراء الحرب ثراءً. عانى المزارعون من سوء تأمين المدخلات وتعرضوا للإستغلال من قِبَل أسواق الجملة وكبار الملاكين المتطابقين مع المليشيات. انهيار بُنى أسواق التصدير، الذي سيطر عليها مقاولون غير لبنانيين، ما أدى إلى عائدات أقل للمزارعين.

على مستوى القطاع العام



القدرات
الامكانيات

التوافر
الاستعداد
التحفيز
الحاجة للعمل

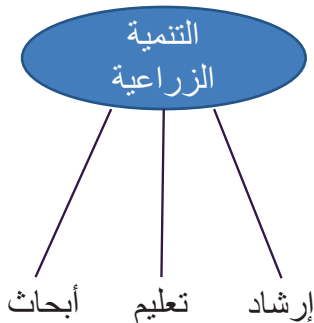
العوائق
الادارية

الاسواق
و
المنافسة

١٩٩٢ - ٢٠٢٠: خنق إداري مُحكم للقطاع الزراعي
دولة إعادة إعمار لبنان
لم تبدِ إهتمام بالقطاع الزراعي إلى حدّ تجاهله



على مستوى القطاع العام



للتذكير: الأركان الثلاثة للتنمية الزراعية

* **الأبحاث** التي كانت مميّزة قبل عام ١٩٧٥، والتي دمرتها الحرب، واليوم هزيلة بالنسبة للمعايير الدولية

* **التعليم**

- على مستوى المعاهد الفنية: متدنّ جداً
- على المستوى الجامعي، التوازن بين النظري/التطبيقي
مختل، مع غياب معرفة الاقتصاد الزراعي اللبناني

* **الإرشاد**: غائب مع استثناءات نادرة جداً



على صعيد الدعم الدولي

إذن كيف ساءت الأمور لتنفجر وصولاً إلى الأزمة المالية الوطنية الحالية المتفاقمة؟

• على مستوى الدعم الدولي،

- المنظمات الدولية: منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي الخ...
- الاتحاد الأوروبي
- الدعم الثنائي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية وهولندا الخ...

قلة من البلدان، إن وجدت، استفادت من تعاطف المجتمع الدولي
بقدر ما استفاد لبنان

طوال 'عملية إعادة الإعمار' التي بدأت في عام ١٩٩٢،
كانت كافة المنظمات والدول الصديقة تدعمنا باستمرار



إذن، ماذا سبّبَ هذا الإخفاق؟

بين البلدان والإتحادات، الداعمة للبنان
كانت لكل منها أجندتها الخاصة بها،

وبالمقابل لم يوجد داخل السلطات اللبنانية خبراء
قادرون على توجيه الدعم الأجنبي نحو مصالح البلد.

كما تمّ تصميم مشاريع المنظمات الدولية من قبل خبراء
أجانب كانت في كثير من الأحيان معرفتهم عن الزراعة
اللبنانية المعقّدة ضئيلة أو معدومة.

ومرة أخرى، لم يكن لديهم نظراء لبنانيون يتحدّون
مقاربتهم بمهارة كافية لكي تتكيّف مشاريعهم
مع الظروف اللبنانية.

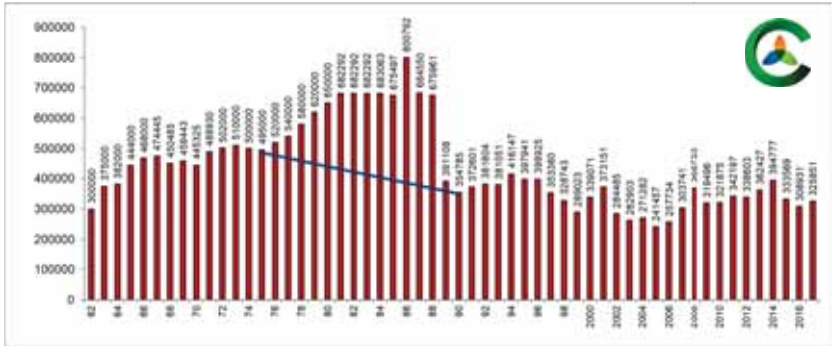
وينبغي عدم إلقاء اللوم على موظفي الدولة اللبنانية وحدهم، علما أن بينهم عناصر ممتازة!

فمنذ عام ١٩٩٢ إفتقدت دولة إعادة إعمار لبنان الى العناصر التالية:

١. **رؤية اجتماعية للزراعة اللبنانية:** "ما هو المجتمع الريفي الذي نريده"؟
٢. **رؤية اقتصادية:** "ما هو الاقتصاد الضامن لتطوير هذا المجتمع الريفي"؟
٣. **"قانون إطاري للزراعة"** ليجري تنبيهه وتطبيقه من قبل جميع الحكومات المتعاقبة
٤. **"خطة متكاملة متوسطة الأجل"** تُصنّف فيها المشروعات حسب الأولوية
٥. **"سياسة زراعية"** هدفها مراقبة تنفيذ مشاريع الخطة والتأكد من نتائجها

إلى ذلك، وفي ظل غياب قاعدة بيانات رسمية موثوق بها
مشتركة بين جميع الفئات العاملة في برنامج الدولة اللبنانية لإعادة الإعمار،
أصبح تنفيذ مشاريع المجتمع الدولي عشوائيا بقدر ما جاءت عقيمة

إذن لا عجب أن مئات المشاريع التي صممها ومولها
المجتمع الدولي للمساعدة في إعادة بناء الزراعة اللبنانية
فشلت في الوصول إلى هدفها التنموي



بوجود ٢٣١ مشروعاً رئيسياً تم تنفيذهم في لبنان منذ عام ١٩٩٢،
تبلغ قيمتهم ١٩٦ مليون دولار، و ٥٠٣ مليون يورو، و ١٦٧ مليار ليرة لبنانية
كنا نتوقع من هذه المشاريع تأثيراً كبيراً على إجمالي الناتج المحلي الزراعي.

وللأسف لم يحدث ذلك نهائياً!



على مستوى المنظمات غير الحكومية الأجنبية

إذن كيف تدهورت الأمور لتتفجر وصولاً إلى الأزمة المالية الوطنية الحالية المتفاقمة؟

على مستوى المنظمات غير الحكومية الأجنبية والمجتمع المدني اللبناني،

المنظمات غير الحكومية: منظمات مستقلة عن أي حكومة، وعادة ما تكون غير ربحية وهي ناشطة في المجالات الإنسانية أو الاجتماعية. كما لدى بعضها صبغة سياسية.

نشطت المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الزراعة والمجتمعات الريفية اللبنانية بدأ مع حرب عام ١٩٧٥ وتقلب هذا النشاط مع حجم الاهتمام العالمي تجاه الوضع الاجتماعي والاقتصادي اللبناني.

ولقد قامت منظمات غير حكومية كبرى امثال World Vision, DAI, Land O Lake, Acdi Voca, IECD, AVSI وجمعية فرسان مالطا، ومنظمات غير حكومية أخرى صغيرة بتنفيذ مئات من المشاريع التنموية.

إذن لماذا كانت نتيجة مشاريع المنظمات غير الحكومية محدودة جدًا في القطاع الزراعي والريفي؟

- جرى تصميم غالبية المشروعات بشكل مستقل عن رؤية متكاملة تشمل جميع العناصر الإقليمية والقطاعية الخاصة بالتنمية الزراعية، ما أدى إلى الحد من فعالية المشاريع، حتى أن البعض منها جاء بنتائج سلبية.
- إجراءات إدارية شديدة فرضتها ضرورة مراقبة الفرق المحلية وضبط نفقاتها ما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع، وحتى إيقافها في بعض الأحيان.
- غالبًا ما كان يتم التعاقد مع متعهدين غير محترفين ما أدى إلى تنفيذ غير سليم.

لكن السبب الأهمّ كان غياب هيئة تنسيق وطنية، مهامها دمج جميع المشاريع في خطة وطنية متكاملة بهدف تحقيق أفضل تغطية وأقصى قدر من الفعالية. محاولة يتيمة وعابرة للرئيس سعد الحريري لم تبصر النور.

في الواقع، تمتعت كل منظمة غير حكومية بحرية اختيار مجال العمل في المنطقة التي اختارتها فضلا عن حرية تصميم وتنفيذ مشروعها بالطريقة التي اعتبرتها الأفضل.

لا عجب أنه في غياب سلطة وطنية حكيمة ومستنيرة ومستعدة لتوجيه مشاريع المنظمات غير الحكومية وتنسيقها والإشراف على تنفيذها،

لم يكن للكّم الهائل من الجهود والوقت والتمويل المستثمر من قبل المنظمات غير الحكومية (عدة مئات من ملايين الدولارات الأميركية) أثرٌ إنمائيٌّ ملموس على القطاع الزراعي وعلى المجتمع الريفي.

ملاحظة: تخضع المنظمات غير الحكومية لقانون لبناني صدر في ثلاثينيات القرن الماضي ولم يتم مراجعته منذ ذلك الحين. تصدر تراخيصها من وزارة الداخلية لجوانب أمنية فقط.



على مستوى القطاع الخاص

إذن كيف تدهورت الأمور لتتفجر وصولاً إلى الأزمة المالية الوطنية الحالية المتفاقمة؟

على مستوى القطاع الخاص

مرحلة ما قبل الإنتاج UPSTREAM،

مع بداية الحرب في عام ١٩٧٥ أصبحت الشركات التجارية التي تسوّق مستلزمات الإنتاج الزراعي العامل المحفّز الرئيسي في الحفاظ على القطاع الزراعي: الطبيب للتشخيص، والصيدلي لتقديم الحلول، والمستشفى لحالات الطوارئ، والبنك للتسليف، **أمّنت الشركات التجارية كافة هذه الأمور.**

أمّا القوانين والأنظمة القائمة والمقبولة، فهي لا تُطبّق على جميع العاملين في القطاع ممّا يسمح **بالغشّ** الذي أصبح ممارسة شائعة.

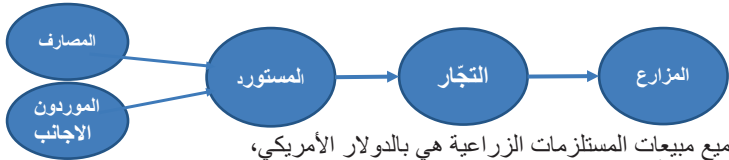
لكن الأخطر والأكثر إثارة للقلق في السوق فهو **التهريب** غير المنضبط للمستلزمات المحظورة في لبنان وحتى عالمياً.

ومن المؤسف أن شركات المستلزمات الزراعية إفتقرت إلى التماسك والتعاون لتجنّب تفكك مهنتها وللاستعداد لمواجهة الأزمة المالية التي حلت عام ٢٠١٩.

وبذلك يفقد القطاع الزراعي الدعم الرئيسي لإستمراره.

وضعت الأزمة المالية لعام ٢٠١٩ نهاية مأساوية للحلزون الانتحاري للتسليف الزراعي للشركات التجارية

مع 'الربيع المزدهر' الذي وعد به الرئيس رفيق الحريري في خريف عام ١٩٩٢، تحوّل نظام المبيعات النقدية الذي اعتمده مبيعات المستلزمات الزراعية خلال الحرب ١٩٧٥-١٩٩٠ إلى مبيعات ائتمانية. وفي ظل عدم وجود قروض زراعية منخفضة الفائدة، قُتمت الشركات المستوردة للمستلزمات رأس المال العامل إلى تجار التجزئة والمزارعين. ولم تسمح عائدات المزارعين الضئيلة بسداد ديونهم بالكامل، مما زاد بشكل خطير الإئتمان المخصّص لتجار التجزئة وللمزارعين: **الحلزون الانتحاري**

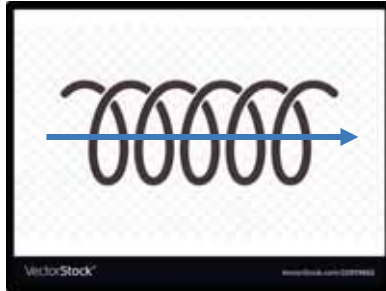


وبما أن جميع مبيعات المستلزمات الزراعية هي بالدولار الأمريكي، نقدر في تشرين الأول ٢٠١٩ ديون المزارعين لتجار التجزئة بحوالي ٨٠ مليون دولار وديون تجار التجزئة للبنوك والمستوردين بحوالي ٦٠ مليون دولار. ولن يتمكن المزارعون الذين تضرّروا بشدّة من مواسم المحاصيل السيئة المتعاقبة من سداد تجار التجزئة، في حين أن تجار التجزئة لن يكونوا قادرين على سداد المستوردين الذين بدورهم لن يكون بمقدورهم الوفاء بالتزاماتهم للبنوك والموردين الأجانب.

بذلك انهار نظام التمويل للزراعة اللبنانية الذي كان مؤمناً بشكل رئيسي على يد المستوردين

وضعت الأزمة المالية لعام ٢٠١٩ نهاية مأساوية

للحلزون الانتحاري للتسليف الزراعي للشركات التجارية



إذن كيف تدهورت الأمور لتنفجر وصولاً إلى الأزمة المالية الوطنية الحالية المتفاقمة؟

على مستوى القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الجني، DOWNSTREAM

كانت أسواق الجملة المحلية التي تتعامل على أساس البيع بالأمانة تتداول دوماً بالليرة اللبنانية، مع دفع مؤجل للمزارعين. كما قام بعضها بتسليف المزارعين الذين كانوا يسددون بمحاصيلهم. وفي وقت حجبت البنوك التسليفات عن تجار الجملة، تسببت الأزمة المالية لعام ٢٠١٩، في خلق فراغ سيولة مع تأجيل أطول في الدفع للمزارعين مع بعض حالات الإفلاس لدى تجار الجملة.

أثر ذلك بشكل خطير على الدورة المالية لسلسلة الغذاء

ولا يزال نظام عمل أسواق الخضار عنصراً رئيسياً في عدم الفعالية والإهدار في سلسلة الغذاء

قنوات التصدير التي دُمرت تماماً في حرب عام ١٩٧٥ لم تعد تعمل بشكل فعال ومجدٍ وهي الحلقة الأضعف في سلسلة الغذاء،

في حين ينبغي أن تكون صادرات المنتجات الزراعية، مع صادرات الصناعة، المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للبنان.

سوف يؤثر شبه إفلاس الشركات التجارية وتعثر أسواق الخضار بشكل خطير على دورة الانتاج الزراعي

إلى أن ينتقل السوق إلى العمليات النقدية ويعتمد حصرياً الليرة اللبنانية، وإلى أن يتم تحديد سياسة ثابتة للعملة الصعبة من قبل السلطات النقدية، مما يتيح استيراد المستلزمات في الظروف المناسبة، وتصدير المنتجات الزراعية اللبنانية بشكل يحقق أفضل العائدات،

نتوقع اضطرابات خطيرة على جميع المستويات:

- انخفاض في حجم المحاصيل المنتجة
- انخفاض في العائدات وفي الجودة
- تسويق غير فعّال
- ولكن وقبل كل شيء: **اضطرابات اجتماعية في المجتمع الريفي ومزيد من النزوح الريفي نحو أحزمة البؤس حول المدن اللبنانية**



بعد هذا التشخيص الواقعي والمختصر للزراعة اللبنانية، كيف تبدو هذه الزراعة بالأرقام؟

الإنتاج الزراعي اللبناني

خلال السنوات الخمس الماضية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩

التوقعات للموسم ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

قمنا منذ عام ١٩٨١ في المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية،
بابتكار نظام إحصائي (PCIA) يتيح إجراء دراسة سنوية منهجية
لـ ١٢٧ محصولاً و ١٥ إنتاجاً حيوانياً على كامل الأراضي اللبنانية
من بين بيانات المركز: الناتج الإجمالي لكل محصول (سعر باب المزرعة)
مما يؤدي عند جمعها الى تحديد لإجمالي الناتج المحلي الزراعي
في الشرائح التالية، سنقوم بتحليل تطور هذا الناتج المحلي للزراعة
للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، ونقدّره لموسم ٢٠١٩-٢٠٢٠ وفقاً للعناصر
الموجودة لدينا في منتصف هذا الموسم.

ومع أنّ لدينا في هذه المرحلة من السنة صورة واضحة لتوفر معظم
المستلزمات الخاصة بموسم ٢٠١٩-٢٠٢٠، فإنّ تقديرنا لإجمالي
الناتج الزراعي لعام ٢٠٢٠ افترض أنّ الظروف المناخية ستكون
مماثلة للعام السابق وأنّ الظروف الاقتصادية بين كانون الثاني
وتشرين الأول ٢٠٢٠ لن تزداد سوءاً.

تستند تقدير اتنا لموسم ٢٠٢٠ إلى العوامل الأساسية التالية والأكثر تأثيراً للأزمة

تضييق تام على التسهيلات المصرفية لشراء المستلزمات من الخارج،

مما أدى إلى الحد من توفّر المستلزمات الزراعية اللازمة في الكمية المطلوبة وفي الوقت المناسب.

انخفاض حاد في الموارد المالية لمستوردي المستلزمات الزراعية،

مما أدى إلى الحد من وارداتهم، والأهم هو أن ذلك خفّض إلى ما يقارب العدم تسليفاتهم لتجار التجزئة وللمزارعين.

شبه غياب القروض للمزارعين من قبل المصادر التقليدية،

مما حرم معظم المزارعين من رأس المال العامل الضروري لإنجاح موسمهم.

ما ذكر أعلاه سيؤثر على المساحات المزروعة والإنتاجية والجودة وبالتالي على دخل المزارع

قدّر فريق مركز البحوث والدراسات الزراعية اللبنانية قيمة كل محصول في عام ٢٠٢٠ وفقاً لما يلي:

- نسبة توفر المستلزمات (البذور والأسمدة والمبيدات الخ)

- برامج التسميد الأرخص المنتظر اعتمادها وسوء التطبيق المتوقع لحماية النباتات

- إمكانيات مالية محدودة للغاية لدى المزارع.

لتسهيل المقارنة، يعبر عن قيمة المحصول بالدولار الأميركي الذي ارتبطت الليرة اللبنانية به خلال

السنوات السابقة. سعر الصرف المحدد لعام ٢٠٢٠ هو ٢٥٠٠ ليرة لبنانية لكل دولار أميركي.



التقسيم الذي اعتمده CREAL

- * الزراعات الواسعة
- * الأشجار المثمرة
- * الزراعات الصناعية
- * الخضار ونباتات الزينة
- * المنتجات الحرجية
- * الزراعات المحظورة



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج النباتي
2020	2019	2018	2017	2016	2015	الزراعات الواسعة
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
13,400,000		36,900,000	38,500,000	28,500,000	34,250,000	النجليات ذات الحبوب
34,000,000	85,350,000	118,600,000	124,250,000	125,700,000	165,200,000	البطاطا
612,000	1,250,000	1,250,000	1,000,000	1000,000	1,250,000	القرنيات ذات الحبوب
6,500,000		17,100,000	15,500,000	17,700,000	18,200,000	البصل
176,000	325,000	650,100	450,250	800,000	900,000	الثوم
3,250,000		6,000,000	7,280,000	8,500,000	7,350,000	الزراعات العلفية
300,000	557,000	380,000	247,000	150,000	160,000	فستق عبيد
58,238,000		180,880,100	187,850,000	182,350,000	227,310,000	مجموع الزراعات الواسعة

يقدر انخفاض قيمة المحاصيل الحقلية بنحو 70٪ مقارنة بالعام 2018 والنقص هو 64 ٪ للحبوب ، 72 ٪ للبطاطا و 61 ٪ للبصل



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج النباتي الأشجار المثمرة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
32,000,500		54,450,000	46,150,000	48,950,000	57,650,000	الحمضيات
57,900,000		112,000,000	77,950,000	44,750,000	64,750,000	التفاح
7,700,000	11,800,000	15,000,000	10,000,000	14,250,000	14,800,000	الإجاص
53,000,500		103,500,000	74,300,000	77,800,000	90,400,000	العنب
72,500,000	127,000,000	47,900,000	39,150,000	51,400,000	59,750,000	الموز
10,700,000	17,900,000	11,550,000	10,450,000	11,200,000	16,950,000	الموز المحمي
2,250,000	3,500,000	4,200,000	2,900,000	4,200,000	3,550,000	المشمش
3,700,000	4,800,000	6,800,800	7,450,000	7,550,000	10,400,000	اللوز (أخضر-يابس)
12,700,000	19,700,000	24,500,000	14,950,000	16,700,000	9,550,000	الكرز
10,300,000		20,000,000	12,000,000	16,500,000	13,300,000	الدراق
2,600,000		5,100,000	3,800,000	3,250,000	3,750,000	الخوخ
1,500,000		2,660,000	1,450,000	1,950,000	3,500,000	الكاكي (الخرما)
6,950,000		13,600,000	16,950,000	13,950,000	13,250,000	الزراعت المثمرة الأخرى
273,801,000		429,360,800	317,500,000	312,450,000	361,600,000	مجموع الأشجار المثمرة

انخفاض قيمة إنتاج الأشجار المثمرة بنسبة 63% مقارنة بالعام 2018



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج النباتي
2020	2019	2018	2017	2016	2015	الزراعات الصناعية
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
61,200,000		135,400,000	113,000,000	93,700,000	94,300,000	الزيتون
37,440,000		62,400,000	70,000,000	62,600,000	64,650,000	التبغ و التنباك
0	0	0	0	0	0	الشمندر السكري
98,640,000		197,800,000	181,650,000	156,300,000	158,950,000	مجموع الزراعات الصناعية

انخفاض قيمة المحاصيل الصناعية بنسبة 51 % مقارنة بالعام 2018 والانخفاض هو 55 % للزيتون و 40 % للتبغ



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020

قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج النباتي
2020	2019	2018	2017	2016	2015	زراعات الخضار ونباتات الزينة
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
73,900,000		136,000,000	106,200,000	108,850,000	112,850,000	الخضار الحقلية
80,650,000		148,500,000	101,750,000	69,900,000	85,950,000	الخضار المحمية
4,950,000		10,250,000	3,550,000	4,250,000	4,200,000	زراعة الأزهار ونباتات الزينة
159,500,000		294,750,000	211,500,000	183,000,000	203,000,000	مجموع الخضار ونباتات الزينة

يقدر انخفاض قيمة الخضروات والأزهار بنسبة 44 ٪ مقارنة بالعام 2018، انخفاض بنسبة 44 ٪ للخضروات الحقلية والمحمية و 53 ٪ للأزهار



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)

قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج النباتي
2020	2019	2018	2017	2016	2015	المنتجات الحرجية الزراعات المحظرة
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
4,350,000		7,200,000	3,720,000	2,500,000	6,150,000	المنتجات الحرجية
7,600,000		12,450,000	15,800,000	19,250,000	12,800,000	الزراعات المحظرة

مقارنةً بالعام 2018 ، يبلغ الانخفاض المقدر في قيمة منتجات الغابات 40% وانخفاض قيمة المحاصيل المحظورة 39%.



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج النباتي
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
58,238,000		180,880,100	187,850,000	182,350,000	227,310,000	الزراعات الواسعة
273,801,000		429,360,800	317,500,000	312,450,000	361,600,000	الأشجار المثمرة
98,640,000		197,800,000	181,650,000	156,300,000	158,950,000	الزراعات الصناعية
159,500,000		294,750,000	211,500,000	183,000,000	203,000,000	الخضار و نباتات الزينة
4,350,000		7,200,000	3,720,000	2,500,000	6,150,000	المنتجات الحرجية
7,600,000		12,450,000	15,800,000	19,250,000	12,800,000	الزراعات المحظرة
602,129,000		1,122,440,900	918,020,000	855,850,000	969,810,000	مجموع الإنتاج النباتي

**انخفاض قي قيمة محصول الإنتاج النباتي لعام 2020
بنسبة 47% مقارنة بالعام 2018**



الإنتاج الحيواني في لبنان

التقسيم الذي اعتمده ال CREAL

- * إنتاج الحليب والألبان
- * إنتاج المواشي المعدة للذبح
- * تربية الطيور والدواجن
- * الإنتاج السمكي
- * الإنتاج النحلي



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج الحيواني إنتاج الألبان
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	إنتاج الألبان
102,800,000		165,000,000	157,850,000	112,750,000	87,050,000	إنتاج حليب البقر
8,580,000		11,000,000	11,300,000	15,500,000	16,050,000	أنتاج حليب الغنم
18,096,000		23,200,000	24,500,000	30,150,000	30,950,000	إنتاج حليب الماعز
129,476,000		199,200,000	193,650,000	158,400,000	134,050,000	مجموع إنتاج الألبان
انخفاض قيمة إنتاج الالبان بنسبة 35% مقارنة بالعام 2018						
						تربية المواشي المعدة للذبح
26,481,000		33,950,000	38,650,000	39,750,000	41,000,000	لحوم البقر
12,675,000		16,250,000	20,500,000	25,350,000	26,750,000	لحوم الغنم
15,015,000		19,250,000	24,550,000	29,850,000	37,650,000	لحوم الماعز
4,290,000		5,500,000	4,550,000	4,250,000	4,200,000	لحوم أخرى
58,461,000		74,950,000	76,650,000	99,200,000	109,600,000	مجموع تربية المواشي المعدة للذبح
انخفاض قيمة إنتاج اللحوم بنسبة 22% مقارنة بالعام 2018						



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	الإنتاج الحيواني
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
294,000,000		380,000,000	399,500,000	398,100,000	425,100,000	تربية الطيور والدواجن
106,000,000		136,650,000	46,400,000	72,700,000	75,650,000	الإنتاج السمكي
14,340,000		23,900,000	26,500,000	9,450,000	6,350,000	الإنتاج النحلي

تربية الطيور و الدواجن: انخفاض في القيمة بنسبة 23 % مقارنة بالعام 2018

الإنتاج السمكي: انخفاض في القيمة بنسبة 23 % مقارنة بالعام 2018

الإنتاج النحلي: انخفاض القيمة بنسبة 40 % مقارنة بالعام 2018



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)

قيمة الإنتاج (بالدولار)						الإنتاج الحيواني
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
294,000,000		380,000,000	399,500,000	398,100,000	425,100,000	تربية الطيور والدواجن
129,476,000		199,200,000	193,650,000	158,400,000	134,050,000	إنتاج الحليب والألبان
58,461,000		71,200,000	76,650,000	99,200,000	109,600,000	إنتاج المواشي المعدة للذبح
106,000,000		136,650,000	46,400,000	72,700,000	75,650,000	الإنتاج السمكي
14,340,000		23,900,000	26,500,000	9,450,000	6,350,000	الإنتاج النحلي
602,277,000		810,950,000	742,700,000	737,850,000	750,750,000	الإنتاج الحيواني

انخفاض قيمة الإنتاج الحيواني بنسبة 26% مقارنة بالعام 2018



تقدير قيمة الإنتاج الزراعي اللبناني لعام 2020



قيمة الإنتاج (بالدولار)						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	(\$)	
602,129,000		1,122,440,900	918,020,000	855,850,000	969,810,000	مجموع الإنتاج النباتي
602,277,000		810,950,000	742,700,000	737,850,000	750,750,000	مجموع الإنتاج الحيواني
1,204,406,000		1,933,390,900	1,670,600,000	1,593,700,000	1,720,560,000	مجموع الإنتاج الزراعي
انخفاض قيمة إجمالي الناتج المحلي الخام الزراعي اللبناني لعام 2020 بنسبة 38% مقارنة بالعام 2018						

توقّعات مركز البحوث والدراسات الزراعية اللبنانية لإجمالي الناتج المحلي الزراعي لعام ٢٠٢٠ بناءً على افتراضات كانون الثاني ٢٠٢٠ وعلى وضع اقتصادي لم يتفاقم

انخفاض قدره ٣٨% لإجمالي الناتج المحلي الزراعي مقارنة مع عام ٢٠١٨
٤٧% للإنتاج النباتي و٢٦% للإنتاج الحيواني

**يجب اعتبار هذا الهبوط خلال سنة واحدة حاداً جداً، وما لم يعالج على وجه السرعة،
قد يكون له تأثير كارثي على مستقبل الزراعة اللبنانية**

إنما لا يزال ممكناً اعتبار ذلك من قبل سلطات حكيمة ومسؤولة
فرصة لإعادة بناء الزراعة اللبنانية على أسس مستدامة حديثة.

وعلى الرغم من ٥٠ عاماً من القيادة الجاهلة المتجاهلة،
لا يزال هناك مهنيون لبنانيون يمكنهم المشاركة في هذا المشروع الوطني
يبقى لذلك ابتكار تصوّر لبناء الثقة والتحفيز.

من البديهي ان يتوقع الحضور حلولاً يعرضها المحاضر لمعالجة الأزمة

نعتبر أن التشخيص الصحيح يشكّل ٩٠% من الحل لأي مشكلة
أما ال ١٠% المتبقية فهي تتجسّد بخطة عمل واقعية
مبنية على الوسائل المتاحة مع جدول زمني للتنفيذ

ولمعالجة الأزمة القائمة حالياً في القطاع الزراعي يجب تقسيم خطة العمل هذه إلى قسمين:
- **خطة طوارئ فورية** لإنقاذ أي شيء يمكن إنقاذه من الموسم الزراعي لعام ٢٠٢٠
- **خطة متوسطة الأجل** تعتمد على:

- * خيارات اجتماعية واضحة: ما هو المجتمع الريفي الذي نريده من أجل لبنان متطور
- * خيارات اقتصادية واقعية: ما هو النموذج الاقتصادي الأكثر فعالية لتنمية هذا المجتمع الريفي ولضمان الأمن الغذائي في البلد
- * خطة تنموية متوسطة الأجل مع مشاريع متكاملة وجدول زمني واضح
- * ضمن 'قانون زراعي' يكون الإطار التوجيهي للوزارات والإدارات المتعاقبة
- * سياسة زراعية: القاعدة التوجيهية للوزارات والإدارات لتنسيق ومراقبة تنفيذ المشاريع وتقييم أثرها

كل هذا يتطلب وجود قرار سياسي وقادة محترفين وأمناء

لكن هذا يحتم أيضا التحلي بالمعرفة

لبنان الذي بات منارة للثقافة والمعرفة حتى الحرب الفظيعة التي دمرته، عانى منذ أوائل سبعينات القرن الماضي من مستوى جهل متصاعد ترافقه ميّزة الإدعاء الوقح والمنتام لدى حكام إعادة الإعمار منذ عام ١٩٩٢ حتى أصبحنا

بلد الجهل والتجاهل والتجهيل

المطلوب صحة قوية منعشة على صعيد المعرفة وهو ما يستلزم جهدا جادا يمتدّ على مدى عدة أجيال

ولقطاعي التربية والبحوث مهام أساسية تقع على عاتق الجامعات والمدارس المهنيّة ومعاهد البحوث اللبنانية

إذا قمنا بتحديد ما نريد وما هو مفيد لبلدنا

إذا كانت لدينا خيارات اجتماعية واقتصادية مناسبة
مدعومة بخطة متوسطة الأجل مع مشاريع متكاملة

ضمن إطار قانون زراعي
وتُنَفَّذَ وفقاً لسياسة زراعية

عندها يمكن إعادة بناء الثقة

وبعد ذلك، أستطيع أن أؤكد لكم أن لبنان لن يواجه أية مشكلة
في تأمين الدعم المناسب من أبنائه المغتربين ومن باقي العالم
من أجل وضع البلد على مسار التنمية.

ما لم نعترف بأن بلدنا
وُضِعَ على مدى السنوات الخمسين الماضية على مسار التخلف
وتم استغلاله من قبل مجموعة محدودة من أمراء الحرب
وأصحاب المليارات عديمي الرحمة
بينما احتفظ بمظاهر سطحية 'للثقافة والتربية'

لن نكون أبداً قادرين على التحرك في الاتجاه المعاكس للاستغلال
وازدیاد مستوى الجهل لدى شعبنا
ولن نتمكن نهائياً من بناء دولة في طور النمو.

لبنان بلدٌ فريدٌ جداً في الشرق الأوسط

من خلال موقعه الجغرافي
من خلال مناخه
من خلال مزيج سكانيه الفريد

لدى لبنان كافة المقومات
لينجح في تحقيق تطوره والعودة إلى الطبيعة

بسبب مكوناته، فإن بلدنا لم يصل يوماً إلى نقطة الالعودة
وبالتالي، لم يفت الأوان على بدء ورشة إعادة البناء في لبنان

أمنيتنا أن يتعاون جميع اصحاب الحكمة والعلم والمهارة
لإعادة لبنان إلى مسار التنمية المستدامة

شكراً لإصغائكم
والكلام لكم

